الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051
الصفحات 181- 201
العدد: 02
المجلد: 10 السنة: 2026

الأداء التصديري المحلي: الو اقع، الحلول والآفاق
دراسة حالة ولاية تبسة

Local Export Performance: Reality, Solutions, and Prospects - A Case Study of Tebessa Province

منصر عبد العالي •
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة، الجزائر
مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات
abdelali.menaceur@univ-tebessa.dz

حليمي يسين
مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية تبسة، الجزائر
مكتب أسواق المنفعة العمومية والتجارة الخارجية
yassinehelimi12@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/06/15 تاريخ القبول: 2025/11/17 تاريخ النشر: 2026/01/31

ملخص:

يعتبر التصدير أحد أهم النشاطات الاقتصادية التي تساهم في تطور الاقتصاد الوطني، وهو ما يجعل مختلف دول العالم تتنافس للفوز بفرصة للنفاذ إلى الأسواق الدولية وتحقيق عوائد من الخارج وضمان سيطرة ومنافسة أكثر، وفي خضم ذلك لا يزال المصدر الجزائري يواجه عديد المشاكل والعراقيل التي تعيق تحسين أدائه التصديري، الأمر الذي إستوجب من الجزائر أن تتجه لتنفيذ سياسة جديدة تتمحور أساسها حول ضرورة العمل على دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات للرفع من حجمها وقيمتها من خلال جملة من الآليات والإجراءات، التي تضمن تحقيق الهدف المسطر بتوجه الاقتصاد الوطني نحو التصدير خارج المحروقات.

وقد عملت الدولة على إرساء ثقافة التصدير لدى المتعاملين الإقتصاديين (المنتجين والمصدرين) بدعمهم ومرافقتهم بدءا من تحديد إلى معالجة الصعوبات والعراقيل التي تواجههم، خصوصا فيما يتعلق بتسهيل مختلف الإجراءات الجبائية والجمركية والبنكية وتقديم التحفيزات المناسبة لنشاطهم عبر مختلف المعابر الحدودية ومن مختلف السلطات والهيئات العمومية الفاعلة في مجال التصدير، خاصة المحلية منها عبر مختلف الولايات وهو ما إنعكس على تطور حجم التصدير المحلي بدرجات متفاوتة خلال السنوات الماضية .

الكلمات المفتاحية: الصادرات، ترقية ودعم الصادرات، الأداء التصديري المحلي، الهيئات المحلية.

تصنيف JEL: F13, Q37.

Abstract:

Exporting is considered one of the most important economic activities contributing to the development of the national economy. This forces various countries around the world to compete for access to international markets, generate foreign revenues, and ensure greater control and competitiveness. Despite this, Algerian exporters continue to face numerous problems and obstacles that hinder the improvement of their export performance. This has necessitated Algeria to implement a new policy centered around the need to support and promote non-hydrocarbon exports to increase

• المؤلف المرسل: منصر عبد العالي.

their volume and value through a set of mechanisms and procedures that ensure the achievement of the stated goal of the national economy's orientation toward non-hydrocarbon exports.
The state has worked to instill an export culture among economic operators (producers and exporters) by supporting and assisting them, starting with identifying and addressing the difficulties and obstacles they face. This includes facilitating various tax, customs, and banking procedures, and providing appropriate incentives for their activities at various border crossings and from various authorities and public bodies active in the field of export, particularly local ones across various provinces. This has been reflected in the growth of domestic export volume to varying degrees over the past years.
Keywords: Exports, export promotion and support, local export performance, local authorities.
Jel Classification Codes: F13, Q37.

I. تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية من أبرز التحديات التي تواجه الدول خاصة النامية منها، في ظل تحرر الأسواق الدولية وتقاربها وتلاشي الحدود بينها ما فتح مجال المنافسة فيها، وهو ما جعل الدول تسعى إلى الإرتقاء بمستوى صادراتها من خلال تنويعها وزيادة حجمها، وتعد الجزائر من بين الدول التي سعت إلى تنويع الصادرات والخروج من أحادية الصادرات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من حجم الصادرات إلى تعددية الصادرات التي تضمن أمن الإقتصاد وحماية أكبر لمصدر العملة الصعبة.

فقد سعت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات الإقتصادية منذ فترة التسعينيات إلى الوقت الحاضر لأجل تنويع صادرات تجارتها الخارجية وزيادة حجمها بعيدا عن المحروقات، من خلال التوجه الرأسمالي المبني على اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، وتحديث إجراءات ترقية الصادرات من خلال خلق هيئات عمومية مرافقة للأعوان الاقتصاديين المهتمين بقطاع التجارة الخارجية بهدف تشجيع الصادرات والتعريف بالمزايا والتسهيلات والإعانات الموجهة للمصدرين في شكل تحفيزات جبائية وتسهيلات جمركية وغيرها .

كل هذه الإجراءات التنظيمية التي إستحدثتها الجزائر على المستوى المحلي والوطني لإيجاد حلول مشتركة ملائمة وعملياتية تسهل عملية التصدير وتؤدي لبلوغ الأهداف المسطرة، تركز على عمل مختلف الهيئات الوطنية والمحلية المستحدثة لغرض تدعيم وترقية القطاعات المصدرة خارج المحروقات والسهر على تطبيق سياسة الدولة في مجال تنويع الصادرات وترقيتها.

من جهة أخرى سعت الدولة إلى توفير خدمات الدعم والمرافقة لكافة المصدرين، وتهيئة مناخ وبيئة أعمال ملائمة من خلال سن القوانين وتعديل الإجراءات المؤطرة والمنظمة لإجراءات التصدير لا سيما منها البنكية والجمركية والجبائية وتوفير المعلومات وتقديم كل التسهيلات اللازمة لدعم ومرافقة المتعاملين المهتمين والناشطين، حيث قامت بإنشاء لجان ولائية عبر مختلف الولايات من أجل المتابعة الميدانية لعمليات التصدير ومرافقة ودعم مختلف المصدرين، وهو ما من شأنه تسهيل نشاطهم والتأثير على حجم التصدير المحلي خاصة والوطني ككل بإعتباره أداة من أدوات تحسين الأداء الاقتصادي.

وتعتبر ولاية تبسة من بين الولايات الجزائرية التي تقع في الجهة الشرقية على حدود دولة تونس، والمتميزة بطابعها الإقتصادي المتنوع (فلاحي، إستخراجي، إنتاجي ...)، ونظرا لوجود عديد المؤسسات الإقتصادية الوطنية الرائدة وكذا تنوع الإستثمارات فقد سعت السلطات المحلية في إطار تنفيذ سياسة الدولة المنتهجة ضمن توصيات الندوة الوطنية الخاصة بمخطط الإنعاش الإقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق هدف السلطات العليا الرامي إلى توجيه الاقتصاد الوطني نحو التصدير والعمل على الرفع من قيمة الصادرات من خلال تطبيق جملة الآليات الموضوعة التي من بينها تقديم مزيد من الإمتيازات والتسهيلات المختلفة للمصدرين.

- **مشكلة الدراسة**

تدور مشكلة الدراسة حول تقييم الأداء التصديري المحلي في ولاية تبسة وضبط واقعه وكذا بحث أهم الآليات المنتهجة لدعم ومتابعة عمليات التصدير المحلي وتقدير الآفاق المنتظرة في ظل الحلول المقترحة، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- **ماهي الآليات المتبعة لترقية ومتابعة الأداء التصديري المحلي لولاية تبسة في ظل الواقع والصعوبات المرافقة له؟**

- **التساؤلات الفرعية**

  - ماهي صعوبات التصدير المحلي لولاية تبسة في ظل العراقيل والمشاكل المطروحة؟
  - ماهي أهم الآليات لدعم ومتابعة عمليات التصدير المحلي لولاية تبسة وإيجاد الحلول المناسبة؟
  - هل هناك أفاق لتطوير عمليات التصدير المحلي لولاية تبسة؟
  - هل تطور حجم التصدير المحلي خلال السنوات الماضية في ظل الآليات والحلول المقترحة؟
  - ماهو وضع وحجم التصدير المحلي مقارنة بالوطني المسجل عبر المعبر الحودي للولاية؟

- **فرضية الدراسة**

يقوم الأداء التصديري المحلي لولاية تبسة في دعم وترقية الصادرات بمرافقة المنتجين والمصدرين على مجموعة الآليات والأدوات التي تشمل عديد الأنشطة بهدف التغلب على الصعوبات التي تواجه عملية التصدير المحلي.

- **أهداف الدراسة**

  - التطرق إلى واقع التصدير المحلي في ولاية تبسة واهم الصعوبات التي تواجهه؛
  - تحديد أهم الأدوات والآليات المستخدمة في دعم وترقية الصادرات بالولاية؛
  - التطرق إلى واقع التصدير بالولاية وتطوره ومقارنته من التصدير الوطني عبر المعبر الحدودي للولاية؛
  - التعرف على أهم أفاق تطوير عمليات التصدير المحلي للولاية.

- **منهج الدراسة**

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف جمع البيانات والحقائق التي تتعلق بطبيعة الموضوع، معززا بجانب تطبيقي تم فيه دراسة حالة عمليات التصدير عبر المعبر الحدودي لولاية تبسة من طرف الاعوان المصدرين المحليين والوطنيين خلال الفترة 2021 إل 2024.

أولا: أدبيات الدراسة

حرصت الدولة على مرافقة ودعم مختلف المصدرين من خلال المتابعة الميدانية لعمليات التصدير عبر مختلف الولايات عن طريق تكثيف الجهود المبذولة من طرف مختلف الهيئات المحلية المعنية في كل ولاية (مديرية التجارة وترقية الصادرات، مديرية الجمارك، مديرية الضرائب، البنوك، غرفة التجارة والصناعة، جمعيات المصدرين ...) وغيرهم من الفاعلين المكلفين بالسهر ومتابعة عمليات التصدير المحلي، وتنسيقها بهدف متابعة ومرافقة مختلف المنتجين والمصدرين لرسم صورة صحيحة لواقع التصدير وحصر العوائق والصعوبات التي تواجه نموه وضبط الآليات والأدوات التي تمكن من دعم وترقية عمليات التصدير المحلي لتقديم مقترحات تحسين الأداء وتضبط أفاق التطوير.

01. و اقع وصعوبات التصدير المحلي

يعرف قطاع التصدير المحلي عديد المشاكل التي تواجه المتعاملين الناشطين فيه والتي تحد من قدراتهم وتعترض تطوير نشاطهم وتجعلهم بحاجة الى المرافقة والتوعية لتجاوزها، وتتمثل هذه الصعوبات في: (حليمي و منصر، 2023، الصفحات 06-09)

- مشكل تحرير شهادة المنشأ لفائدة المصدرين المحليين التي تنجز على المستوى المركزي (الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة)؛
- الصعوبات التي يواجهها المصدرين في عملية تأشير شهادة المنشأ لدى سفارات الدول المستوردة؛
- مشكلة أداء الوكالات البنكية في إجراء التوطين البنكي لمجموعة متعددة من الفواتير في ذات الوقت وذات العملية (تحديد العدد)؛
- عوائق إستغلال المتعاملين لنسبة واردات صادراتهم من العملة الصعبة المقدرة بـ 20% وتحويلها إلى إستثمارات؛
- صعوبات نقل البضائع المصدرة والناجمة عن تطبيق نظام الشعاع الجمركي عبر المناطق الحدودية؛
- الصعوبات التي تواجه المتعاملين في تبرير نفقات عمليات التصدير بما يمكنهم من تحديد قيمة حقوقهم من العملة الصعبة؛
- عدم تفعيل قوانين الإمتيازات الموجهة للمصدرين خاصة البنكية والجبائية؛
- غموض الإمتيازات التي يوفرها صندوق دعم وترقية الصادرات لدى المتعاملين وحاجتهم للتأطير في هذا الأمر؛

- كيفية مرافقة المؤسسات المحلية المنتجة لتصدير منتوجاتها من مختلف المواد بدل الإعتماد على الوسطاء؛
- العوائق المتعلقة بإجراءات دخول وتنقل المركبات داخل دول الجوار مما يصعب إجراءات النقل ويرفع في تكاليف التصدير؛
- نقص مرافق الخدمات والتجهيزات بالمعابر الحدودية ومحدوديتها.

02. آليات دعم ومتابعة عمليات التصدير المحلي

تسهر الولاية من خلال مختلف الهيئات التنفيذية على تطبيق آليات متابعة عمليات التصدير ومعرفة كل الإحصائيات المتعلقة بها، وكذا مرافقة مختلف المنتجين والمصدرين من خلال إعتماد عديد الآليات والأدوات المتعلقة بمتابعة أنشطة التصدير وحصر العوائق والصعوبات المتعلقة بالتصدير المحلي، وإيجاد الحلول المناسبة لها ولعل أهم الآليات هي: (منصر و حليمي، 2023، الصفحات 15-21)

01.02. إنشاء اللجنة الولائية

تم إنشاء اللجنة الولائية المكلفة بالسهر والمتابعة الميدانية لعمليات التصدير وكذا مرافقة المتعاملين المصدرين الخاصة بولاية تبسة تبعا لتعليمة وزارة التجارة رقم 461 المؤرخة في 09 مارس 2021 المتضمنة إنشاء لجان محلية لدعم المصدرين وبموجب القرار الولائي رقم 467 المؤرخ في 17 مارس 2021، برئاسة مديرية التجارة وترقية الصادرات كممثل عن السيد والي الولاية وتجمع مختلف الفاعلين من الإدارات والهيئات العمومية المعنية بالتصدير في حدود صلاحياتها، حيث تعمل اللجنة على إرساء ثقافة التصدير لدى المتعاملين الإقتصاديين المصدرين والمنتجين ودعمهم ومرافقتهم الفعلية والميدانية، وكذا إحصاء الإنشغالات والصعوبات والعراقيل والتحديات التي تواجههم وتذليلها وحلها أو رفعها للوصاية المركزية لمعالجتها إن إقتضى الأمر، ومجهة اخرى متابعة عمليات التصدير من خلال إحصاء كل عمليات التصدير من حيث النوع الكم القيمة والنوع، والمشاركة في إعداد وإقامة مختلف التظاهرات المتعلقة بمجال التصدير. (قرار رقم 467، مارس 2021، صفحة 01)

02.02. عقد الإجتماعات الدورية

تحرص اللجان المعنية تحت إشراف مديرية التجارة وترقية الصادرات مع مختلف الفاعلين على عقد إجتماعاتها الدورية والإستثنائية لمناقشة الجوانب المتعلقة بمجال دعم وترقية الصادرات في الولاية، حيث ان هذه الإجتماعات الدورية تخصص حسب ما يطرح من مواضيع، تشمل المشاكل والعوائق التي تواجه المتعاملين المحليين في مجال التصدير وتقديم حلول ومختلف التسهيلات المرتبطة بذلك، والسهر على وضع المقترحات لتشجيع التصدير المحلي، خاصة أن الولاية تتوفر على معبر حدودي (المعبر الحدودي بوشكبة)، والذي يوفر عديد المزايا في مجال الاستيراد والتصدير ومن جهة أخرى عدد مصدرين معتبر ومؤسسات وطنية قادرة على التصدير.

03.02. تنظيم التظاهرات الإعلامية

لقد ساهمت مختلف الإجتماعات المبرمجة في تنظيم وبرمجة أيام إعلامية ودراسية مختلفة، ومعارض لفائدة المنتجين والمصدرين:

- **تنظيم أيام إعلامية:** تم تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية في مجال دعم وترقية الصادرات، حيث يحدد محتواها من خلال جملة الإنشغالات التي يطرحها المتعاملين المنتجين والمصدرين والتي تتطلب مشاركة هيئات عمومية مختلفة وتنسيق عملها للإجابة عن تلك الإنشغالات، وذلك بمشاركة مختلف المتعلمين الاقتصاديين في مجال الإنتاج والتصدير وأصحاب المهن الحرة كالمحاسبين ومحافظي الحسابات والمصرحين الجمركيين، وذلك بتحضير مداخلات ومطويات متعددة شملت عمليات الرقابة والمرافقة التي يستفيد منها المصدرين ومختلف الامتيازات والتسهيلات الجمركية والجبائية وشهادة المنشأ والتسهيلات المقدمة في جانب التموين بالمواد الطاقوية ضمن إجراءات تخفيف أعباء النقل الخاصة بالتصدير، وخدمات دراسة الأسواق في مرافقة المصدرين والولوج للاسواق الخارجية، وكذا تحضير دليل عملي للتصدير يوضع تحت تصرف المتعاملين بهدف التعريف بإجراءات التصدير ومرافقتهم، مع محاولة التنسيق مع المؤسسات الجامعية؛
- **تنظيم التظاهرات التجارية:** تم الحرص على تنظيم عديد التظاهرات المحلية بصفة دورية بمشاركة مختلف الهيئات المحلية والجمعيات والمنتجين والفلاحين، في شكل صالونات لعرض المنتجات أو أبواب مفتوحة على مستوى مختلف الهيئات المعنية (مديرية التجارة وترقية الصادرات ، مديرية الجمارك ... وغيرها)، أو في اماكن عرض مناسبة على غرار جامعة تبسة وغيرها، خصصت لتحسيس المتعاملين (منتجين ومصدرين) للمشاركة وحضور هذه التظاهرات، لغرض التعريف بالمنتجين وبالإنتاج المحلي وإتاحة فرصة للجمع بين المتعاملين المنتجين والمتعاملين الناشطين في مجال التصدير (كمقدمي خدمات) والوقوف على مختلف إنشغالات هؤلاء المنتجين وتقريب وجهات النظر مع المصدرين والتنسيق بينهم، بما يمكن من تحسين المنتجات وفقا للمواصفات العالمية التي ينقلها المصدرين من المنتجين الأجانب للمنتجين المحليين، وإتاحة فرص التعاون بينهم بعقد إتفاقيات تجارية لتصدير منتجاتهم وتبادل الآراء والأفكار وتقديم فرص للمنتجين ليصبحوا مصدرين.

04.02. مر افقة المتعاملين المصدرين

تم مرافقة مختلف المتعاملين المصدرين المحليين من خلال التكفل بإنشغلاتهم المتعدد المتعددة، من خلال:

- **المر افقة الميدانية:** تسهر اللجان المحلية في تشجيع المؤسسات بمختلف انواعها وأحجامها في عمليات التصدير خاصة المحلية منها من خلال العمل على توفير الفرص للجمع بين المنتجين والمصدرين والتنسيق بينهم بما يتيح مجال للتعاون، ومرافقة المنتجين المصدرين من خلال تخصيص عديد اللقاءات للإستماع

لإنشغالات مختلف المنتجين والمصدرين، ومن جهة اخرى بالإشراف الميداني على عمليات تصدير بعض المنتجات المصنعة محليا من خلال المعبر الحدودي والوقوف على وضعية المعبر ومختلف تجهيزاته؛

- **معالجة الإنشغالات:** يتم بصفة دورية تلقي انشغالات وشكاوى مختلف المنتجين والمصدرين المحليين التي تعيقهم ضمن نشاط التصدير، والتي تعالج على مستوى مخالف الهيئات المحلية كل حسب إختصاصه، إذا لم يتطلب الأمر إجتماع اللجان المحلية وذلك بمراسلة الجهات المعنية ومساعدة المتعاملين بإتخاذ الإجراءات اللازمة رفقة الهيئات المسؤولة.

05.02. تفعيل مختلف التسهيلات والإمتيازات والتحفيزات

- **التسهيلات الجمركية:** في اطار تشجيع الصادرات خارج المحروقات كان الإهتمام بوضع تسهيلات جمركية عند التصدير، بحيث تم تجسيدها من خلال تبني ترسانة من القوانين و التنظيمات لتأطير النشاط التصديري وإلغاء كافة العراقيل، حيث تم وضع عديد التسهيلات لمرافقة المصدرين وترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات، بهدف تخفيض التكاليف وتوفير الوقت، فدور الجمارك في ذلك يتجسد من خلال تقديمها للتسهيلات عند التصدير بإتاحة آليات جمركية تعرف بـ"التسهيلات الجمركية عند التصدير"على مستويات الإجراءات والرقابة الجمركية في إطار الأنظمة الجمركية الإقتصادية باعتبارها آليات أثبتت نجاعتها محليا و دوليا، حيث يتم معالجة ملفات التصدير بسرعة من خلال مجموعة من الأنظمة والآليات المتاحة للمتعاملين لإستغلالها في إيداع ومعالجة ملفاتهم على غرار الأنظمة الجمركية الإقتصادية وإجراءات الرفع السريع والتي تمكنهم من ربح الوقت وتدنية نفقات معالجة ملفات التصدير الخاصة بهم يمكن لهم التقرب لمصالح الجمارك للإستفسار والإستفادة منها؛ (سهيل، 2024، الصفحات 02-03)
- **الإمتيازات البنكية:** تسهر البنوك في إطار إجراءات ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات على تقديم الإمتيازات البنكية لمختلف المصدرين من خلال تسهيل عمليات توطين مختلف فواتير التصدير عبر كل البنوك العمومية، كذلك مكنت البنوك حسب التعليمة 06-2021 المتعلقة بكيفيات فتح وسير حساب العملة الصعبة للتاجر وحساب العملة الصعبة لصاحب المهنة غير التجارية وتوزيع إيرادات صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية، الصادرة في ي 29جوان 2021 من أنه يحق للمصدرين من الحصول على 100% من إيرادات الصادرات خارج المحروقات، كما انه نسبة 80% من هذا الناتج من إيرادات الصادرات لاستيراد السلع والخدمات الضرورية لنشاط المؤسسة، وتخصيص نسبة 20% لتزويد حساب المصدّر لتمويل عمليات ترويج أنشطة التصدير بالتصرف فيها حسب رغبة المصدر؛ (التعليمة رقم 2021/06، جوان 2021، الصفحات 01-04)
- **التحفيزات الجبائية:** تعمل المديرية العامة للضرائب على دعم ومرافقة المصدرين، من خلال تقديم وتسهيل الإجراءات الضريبية والإدارية، وتوفير المعلومات اللازمة لضمان سلاسة عمليات التصدير، ومساعدتهم على تجاوز التحديات والتوسع في الأسواق العالمية، بهدف خلق بيئة مشجعة للتصدير، حيث

يمكن لأي مؤسسة منتجة لبضائع أو خدمات وتعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات البنكية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير، حيث يتم منح إعفاءات ضريبية لنشاطات التصدير وتتعلق بـ: (المديرية العامة للضرائب ، نشرة 2024، الصفحات 03-06)

- **المزايا المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة (TVA):** تعفى من هذا الرسم عمليات البيع المتعلقة بالبضائع المصدرة والبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا، عدا بعض الاستثناءات، كذلك المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير؛
- **المزايا المتعلقة بالضرائب على الأرباح (IBS) والدخل الإجمالي (IRG):** يستفيد المصدرين خارج المحروقات من إعفاءات ضريبية أو تخفيضات فيما يخص الضرائب على الأرباح والمداخيل، أي انهم قد تدفعون ضرائب أقل أو يكونون معفون تمامًا لبعض الفترات، ما يساهم في زيادة أرباحهم وتوسيع نشاطاتهم في الأسواق الخارجية، حيث تستفيد من إعفاء دائم العمليات المدرة للعملة الصعبة والتي تشمل عمليات البيع وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير، حيث يمنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، حيث لا تشمل الاستفادة من هذا الإعفاء عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

03. أفاق تطوير عمليات التصدير المحلي

هناك عديد المقترحات التي من شأنها تطوير التصدير المحلي وتعزيز عمليات التصدير خارج المحروقات من خلال إستغلال الإمكانيات المحلية للمنتجين والمصديرين في ظل توفر الولاية على معبر حدودي يمكن من تدعيم ذلك، ومن اهم المقترحات والتوصيات التي من شانها دعم التصدير المحلي، منها: (مديرية التجارة و.، جوان 2024، الصفحات 01-03) (حليمي و منصر، 2023، الصفحات 06-07)

- ضرورة مراجعة بعض قوانين الإمتيازات خاصة المادية والجبائية وذلك لتجاوز أثرها على غرار ضريبة الوقود (Taxe du carburant) التي يترتب عنها ثقل أعباء نقل السلع والبضائع؛
- ضرورة التدخل لتفعيل محتوى الإتفاقيات الدولية خاصة المتعلقة بترخيص دخول وتنقل المركبات داخل دول المجاورة (تونس وليبيا) وفق ما يسهل إجراءات النقل وتخفيض نفقات التصدير؛
- ضرورة إنفتاح المؤسسات المحلية المنتجة على الأسواق الخارجية (خاصة الليبية والتونسية)؛
- تكوين أعوان هذه المؤسسات المصدرة حول آليات إكتشاف الأسواق الخارجية وكيفية دخولها ومنافسة المتعاملين الناشطين في مجال التصدير؛ ضرورة تسهيل عملية؛
- إستخراج شهادة المنشأ للمنتوجات المنتجة محليا المعنية بالتصدير من خلال الغرفة المحلية للتجارة والصناعة عوضا عن الغرفة الوطنية، من أجل تسهيل عمليات التصدير وربح الوقت في ذلك؛

- إقتراح فتح مكاتب جهوية للهيئات الوطنية لدعم وترقية الصادرات مثل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، الصندوق الخاصة لترقية الصادرات (FSPE) وغيرها، مع تنظيم أبواب مفتوحة للتعريف بمهامها لتقريب الإدارة من المتعامل؛
- إنشاء شباك وحيد يضم جميع الإدارات التي يمكن أن تساعد في معالجة الإنشغالات المطروحة من المتعاملين المصدرين الذي بات ضرورة خاصة مع التحضير لإنشاء منطقة التبادل الحر؛
- تسهيل إجراءات الإستثمار في إنجاز بعض التجهيزات على غرار غرف التبريد بالمناطق المجاورة للمعبر الحدودي بما يسهم في حفظ المواد الحساسة الموجهة للتصدير؛
- تفعيل المنصة الرقمية الخاصة بصندوق تعويض نفقات التصدير؛
- تسهيل عمليات إقتناء المتعاملين للمواد الأولية المستغلة في عمليات إنتاج المواد الموجهة للتصدير؛
- تكثيف العمليات التحسيسية الموجهة للمتعاملين والمنظمة من الجهات المركزية وجعلها جوارية لتوسع مجال الإستفادة بأقل التكاليف بالنسبة للمتعامل؛
- برمجة الأيام الإعلامية والدراسية مرفوقة بأبواب مفتوحة ومعارض لفائدة المتعاملين المنتجين والمصدرين بهدف التوعية بالإمتيازات المقدمة لهم في مجال التصدير وكذا الحقوق الجبائية، إضافة لتقريب وجهات النظر بين المنتجين والمصدرين وإتاحة فرص التعاون.

ثانيا: دراسة الحالة

لقد سعت مختلف الهيئات المحلية بالسهر ومتابعة عمليات التصدير لولاية تبسة بمختلف الآليات المسطرة لدعم المصدرين الناشطين على المستوى المحلي عير المعبر الحدودي للولاية (بوشبكة) والذي يحوي مفتشية اقليمية للتجارة، حيث إنعكست هذه المجهودات المبذولة في تطوير الأداء التصديري المحلي خلال سنوات 2021 إلى غاية 2024 والذي ظهر جليا من خلال تحقيق إنجازات معتبرة أثرت على تطور عدد عمليات وحجم الصادرات وكذا عدد للمتعاملين الاقتصاديين المحليين الذي ينشطون في مجال التصدير.

01- تطور عدد المتعاملين المصدرين المحلين لولاية تبسة خلال الفترة (2020-2024)

إن دراسة تطور حجم الصادرات المحلية مرتبط بتطور عدد المصدرين المحليين، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 01: تطور عدد المتعاملين المصدرين المحلين للولاية (2020-2024)

السنة	شخص طبيعي			شخص معنوي			المجموع		
	الناشط	المشطب	نسبة الزيادة	الناشط	المشطب	نسبة الزيادة	الناشط	المشطب	نسبة الزيادة
2020	05	01	-	30	13	-	35	14	-
2021	06	04	%20	37	14	%23	43	18	%23
2022	09	04	%50	48	15	%30	57	19	%32
2023	18	04	%100	67	16	%39	85	20	%49

2024	47	12	%61	78	21	%16	125	33	%47

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات موقع المركز الوطني للسجل التجاري (https://sidjilcom.cnrc.dz).

من الجدول رقم (01): يلاحظ أن:

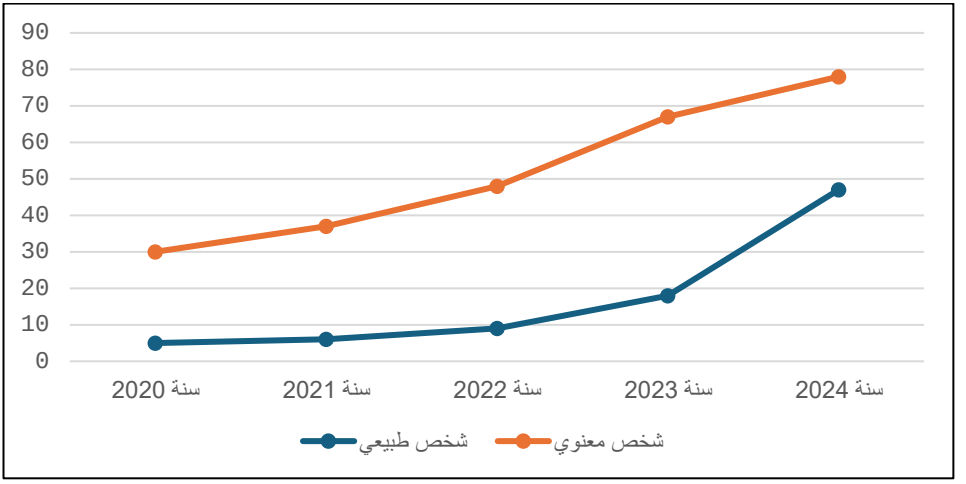
- عدد المتعاملين الناشطين في مجال التصدير قد عرف تزايد كبير بين سنوات 2020 و2024 حيث ان عدد المصدرين كان في 2020 بإجمالي 35 مصدر بين أشخاص طبعيين ومعنويين إرتفع إلى 125 مصدر في سنة 2024 أي بزيادة أكثر من 350%، هذه الزيادة كانت بوتيرة كبيرة ومستمرة خلال السنوات 2021 و2022 و2023؛
- عدد المصدرين كأشخاص معنوية (مؤسسات) كان عددهم 78 مصدر مرتفع عن الاشخاص الطبعيين (أفراد) الذي يكان عددهم 47 مصدر فقط، وهو ما يوضح التوجه نحو إنشاء مؤسسات متخصصة في التصدير أكثر وكذا إدراج المؤسسات الوطنية لقيود في سجلاتها خاصة بالتصدير؛

كل ذلك:

- يبرر حجم التسهيلات التي أتاحتها الدولة في مجال التصدير إضافة لنمو ناتج خارج المحروقات، وتنوع مصادر مواد التصدير، كما يبرر الإنخفاض المسجل لسنة 2024 التي كانت بتسجيل (110-85) 25 مصدر جديد فقط بأنها إحصائيات تخص السداسي الاول فقط وليس سنة كاملة مع وجود مؤشر لتجاوز عدد الناشطين نسبة سنة 100% مقارنة مع سنة 2023، يبرر هذا الإهتمام لدخول مجال التصديرات بالتسهيلات والتحفيزات المتاحة؛
- يقابله تراجع في عدد المصدرين الذي شطبوا سجلاتهم وتخلوا عن نشاط التصدير بإجمالي 23 سجل مشطب خلال سنة 2024 بزيادة 03 مصدرين مشطبين خلال سنة 2023 وفارق مصدر وحيد مشطوب مقارنة بسنة2022، هذه النسبة المنخفضة تدل على تمسك المصدرين وقناعتهم بنشاط التصدير حتى لو لم يكونوا جميعا قد يمارسون النشاط.

ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل 01: تطورعدد المتعاملين المصدرين المحلين للولاية (2020-2024)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Excel) من خلال بيانات موقع المركز الوطني للسجل التجاري (https://sidjilcom.cnrc.dz).

02- تطور حجم الصادرات للمتعاملين المحلين لولاية تبسة خلال الفترة (2021- 2024)

لقد سعت السلطات المحلية من خلال مختلف الآليات إلى تطوير حجم الصادرات المحلية عبر المعبر الحدودي بوشبكة، الجدول الموالي يوضح حجم التطور خلال سنوات 2021 إلى غاية 2024:

الجدول 02: تطور الصادرات للمتعاملين المحلين لولاية تبسة عبر المعبر الحدودي بوشبكة (2021- 2024)

السنوات	السداسيات	الكمية (الطن)	القيمة الاجمالية (دج)	عدد المصدرين	عدد عمليات التصدير
2021	السداسي الأول	30	2.072.761,70	01	01
	السداسي الثاني	23	1.122.297,13	01	01
	المجموع	**53**	**3.195.058,83**	**02**	**02**
2022	السداسي الأول	-	-	-	-
	السداسي الثاني	1.893,24	12.763.689,34	09	10
	المجموع	**1.893,24**	**12.763.689,34**	**09**	**10**
2023	السداسي الأول	16.124,72	250.481.982,98	22	41
	السداسي الثاني	21.617,72	94.650.616,96	25	56
	المجموع	**37.742,44**	**345.132.599,94**	**47**	**97**
2024	السداسي الأول	12.005,40	47.304.718,05	12	24
	السداسي الثاني	26.320,04	129.475.628,00	15	37

المجموع	38.325,44	176.780.346,05	27	61	
المجمـــــوع			85	170	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مديرية التجارة وترقية الصادرات، **حصيلة النشاط لسنوات 2021-2022-2023-2024**، مصلحة الاعلام الإقتصادي وتنظيم السوق، مكتب أسواق المنفعة العمومية والتجارة الخارجية، تبسة، أوت 2024.

من الجدول رقم (02) يلاحظ أنه:

- **خلال سنة 2021:**

أن عمليات التصدير المنجزة من المتعاملين المحليين عبر المعبر الحدودي للولاية كانت متوقفة تماما ولم تشهد سوى عمليتين (02) فقط خلال السنة من طرف متعامل (مصدر) وحيد، حيث بلغ حجم الصادرات 53 طن فقط بقيمة اجمالية تقدر بـ: 3.195.058,83 دج.

حيث أن نشاط الهيئات المحلية لم يكن مفعلا ولم تكن هناك أي مبادرات من المصدرين نظرا للإبهام الذي يعرفه قطاع الصادرات وكيفيات ولوجه، وهذا نظرا لغياب مختلف الهيئات المحلية في دعم ومتابعة وتشجيع المصدرين، كون هذا المجهودات تحتاج وقت لترسيخ هذه الثقافة وتشجيع مختلف المتعاملين على ولوج مجال التصدير من خلال إبراز مختلف التسهيلات الموجهة لهم.

- **خلال سنة 2022:**

إن عمليات التصدير الخاصة بالمتعاملين المحليين لم تعرف حركة خلال السداسي الاول من السنة وذلك راجع لقلة المصدرين، ونقص المبادرة من بعض المؤسسات والمتعاملين في ظل نقص المعرفة بعمليات التصدير وما تشوبها من آليات وتقنيات.

غير أنه خلال السداسي الثاني من السنة شهدت عملية التصدير تزايد في عمليات التصدير التي تلغت 10 عمليات وحجم الصادرات كان بـ 1893 طن أي بقيمة 1.2 مليار سنتيم وهذا راجع إلى التردد من قبل بعض المؤسسات الوطنية مثل شركة الاسمنت ومؤسسة الأجور والتي وجدت تأطير خلال هذا الفترة وما يلها وتشجيعهم لبداية التصدير وبحجم عمليات أكبر، بالتنسيق مع مختلف الأجزة والهيئات المحلية لتقديم كل التسهيلات كمديرية التجارة، الضرائب، والجمارك وغيرها.

حيث أن حجم الصادرات خلال السنة كان بحجم متزايد مقارنة بالسنة الماضية وذلك بنسبة زيادة 400% وهذا يعكس المجهودات المبذولة لمتابعة وتسهيل عليات التصدير والتحول في الرؤية نحو التصدير أكثر.

فعمليات التصدير كانت كلها متوجهة لدولة تونس برغم وجود أسواق دولية أخرى يمكن التصدير، وهذا بسبب ضعف دراسة الاسواق في هاته الدول وانتظار الطلبيات دون مبادرة من قبل المصدرين المحليين.

- **خلال سنة 2023:**

أن عدد المتعاملين الإقتصاديين الممارسين لنشاط التصدير على مستوى الولاية قد تزايد من 09 مصدرين سنة 2022 إلى 47 مصدر في سنة 2023، نظرا لحجم التحفيز الذي تلقته هاته الفئة والمساعدات والتوجيهات على مستوى كل الاصعدة تجارة- ضرائب- جمارك- في المعبر الحدودي وغيره ، وهو ما أثر بشكل كبير جدا على تطور عدد عمليات التصدير من مجرد 10 عمليات خلال سنة 2022 إلى 97 عملية أي بـ 09.5 ضعف وهو حجم كبير جدا لم يشهده المعبر الحدودي بوشكبة من قبل متعاملي الولاية رغم حجم التسهيلات التي تمنح لكل المتعاملين المصدرين في الجزائر وليس المحليين فقط.

ومن جهة أخرى هذه العمليات المتزايدة في عمليات التصدير أثرت على تطور حجم الصادرات للمتعاملين المحليين للولاية حيث تطور الحجم الإجمالي من (1893 طن) سنة 2022 إلى (37742 طن) سنة 2023 أي زيادة بحجم 20 ضعف، وهو حجم كبير جدا تبرره قيمة الصادرات التي انتقلت من 1.2 مليار سنتيم سنة 2022 إلى 34.5 مليار سنتيم سنة 2023 ما يعني تطور كبير وملحوظ يعكس حجم المجهودات المبذولة.

وبالنظر إلى السداسي الاول هناك تطور كبير في حجم الصادرات التي بلغت 25 مليار سنتيم، وهي الأكبر على الإطلاق لم تشهدها اي فترة سابقة (سداسي) ولا لاحقة في قيمة الصادرات، رغم عودة إنخفاضها خلال السداسي الثاني من السنة، وهو حجم كبير جدا لم يشهده المعبر الحدودي بوشكبة من قبل متعاملي الولاية في ظل حجم التسهيلات التي تمنح فيه لكل المتعاملين المصدرين.

حيث أنه خلال هذه السنة فإن المؤسسات الوطنية بالولاية قد حضيت بإهتمام كبير ومرافقة نظرا لمكانتها الوطنية في الإنتاج ورغبتها في التوجه نحو التصدير، على غرار شركة الاسمنت تبسة التي حظيت بمرافقة فعالة من الهيئات المحلية من أجل زيادة حجم صادراتها من مادة الاسمنت حيث تطورت عملياتها التصديرية بشكل كبير جدا من سنة 2022 إلى 2023، كذلك مؤسسات إنتاج الآجر بالولاية وكذا بعض المصدرين الخواص للحديد كلها صدرت منتجات تعتبر مواد أولية في تشييد البنى التحتية موجهة لدول الجوار تونس وليبيا بسبب اعادة الإعمار الذي تشهده الشقيقة ليبيا.

- **<u>خلال سنة 2024:</u>**

هناك تراجع في عدد المصدرين مقارنة بالسنة الماضية، حيث تراجع من 47 مصدر خلال سنة 2023 إلى 27 مصدر فقط خلال سنة 2024، حيث بلغت قيمة الصادرات 17.6 مليار سنتيم خلال 2024 فقط مقارنة بـ 34.5 مليار سنتيم خلال سنة 2023، أي تراجع بالنصف تقريبا بكمية 38.325 طن و61 عملية تصدير فقط مقارنة بسنة 2023 والتي كانت 97 عملية تصدير.

ورغم حجم التحفيز الذي تلقته هاته الفئة والمساعدات والتوجيهات على مستوى كل الاصعدة تجارة- ضرائب- جمارك- المعبر الحدودي وغيرها، إلا أن سنة 2024 شهدت خلال تراجع كبير في حجم وقيمة الصادرات وذلك نظرا لوجود عوائق حالت دون إتمام عمليات التصدير نحو ليبيا عبر المعبر الحدودي

للولاية مما جعل المتعاملين يتوجهون لمعابر حدودية بولايات مجاورة لإتمام عمليات التصدير وذلك قصد تجاوز عوائق التصدير كمثال غلق معبر واد جدير بين تونس وليبيا.

03- مقارنة حجم الصادرات المحلية إلى الوطنية عبر الولاية خلال الفترة (2021- 2024)

يعتبر المعبر الحدودي بوشبكة في الولاية منفذا لمختلف المصدرين لتصدير سلعهم إلى مختلف الدول خاصة تونس وليبيا، وهو يعتبر نقطة مهمة بالنسبة للولاية لتشجيع المصدرين المحليين لإستغلال المعبر أكثر من أجل زيادة حجم الصادرات المحلية، والجدول الموالي يقدم مقارنة لتطور الصادرات المحلية إلى الوطنية عبر المعبر الحدودي بوشبكة خلال سنوات 2021 إلى غاية 2024:

الجدول 03: مقارنة تطور الصادرات المحلية إلى الوطنية عبر المعبر الحدودي بوشبكة (2021-2024)

السنوات	السداسيات	الكمية (الطن)		القيمة الاجمالية (دج)		عدد المصدرين		عدد عمليات التصدير	
		المحلية	الوطنية	المحلية	الوطنية	محلي	وطني	محلية	وطنية
2021	الأول	30	6.732,02	2.072.761,70	285.896.653,10	01	55	01	113
	الثاني	23	3.015,82	1.122.297,13	68.245.235,55	01	56	01	63
	المجموع	53	9.747,84	3.195.058,83	354.141.888,65	02	111	02	176
	النسبة	%0,54		%0,90		1,80%		1,14%	
2022	الأول	-	3.688,50	-	369.183.594,43	-	58	-	100
	الثاني	1.893,24	31.452,12	12.763.689,34	1.001.592.461,34	09	110	10	178
	المجموع	1.893,24	35.140,62	12.763.689,34	1.370.776.055,77	09	168	10	278
	النسبة	%5,39		%0,93		5,36%		3,60%	
2023	الأول	16.124,72	42.199,93	250.481.982,98	763.537.749,15	22	154	41	295
	الثاني	21.617,72	72.844,56	94.650.616,96	728.689.902,00	25	182	56	324
	المجموع	37.742,44	115.044,50	345.132.599,94	1.492.227.651,15	47	336	97	619
	النسبة	%32,81		%23,13		%14		%15,67	
2024	الأول	12.005,40	98.283,70	47.304.718,05	879.120.643,24	12	117	24	246
	الثاني	26.320,04	318.765,90	129.475.628,00	975.983.126,02	15	111	37	253
	المجموع	38.325,44	417.049,60	176.780.346,05	1.855.103.769,26	27	228	61	499
	النسبة	%9,18		%9,52		%11,84		%12,22	
المجمـــوع		78.014,12	576.982,56	537.871.694,16	5.072.249.364,83	85	843	170	1572
النسبة		%13,52		%10,60		%10,08		%10,81	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مديرية التجارة وترقية الصادرات، **حصيلة النشاط لسنوات 2021-2022-2023-2024**، مصلحة الاعلام الإقتصادي وتنظيم السوق، مكتب أسواق المنفعة العمومية والتجارة الخارجية، تبسة، أوت 2024.

من الجدول رقم (03) يتضح:

إن وجود عبر المعبر الحدودي بوشبكة لولاية تبسة مكن من تسهيل مختلف العمليات التصديرية عبره القادمة من مختلف ولايات الوطن فنظرا لموقعه الإستراتيجي الرابط بدولة تونس وإستخدامه للمرور إلى دولة ليبيا، وكذا ما يقدمه هذا المعبر من تسهيلات جعلت مختلف المصدرين يقبلون عليه وبقوة، وهو ما يمكن من الحصو ل على إحصائيات تسمح بمقارنة الصادرات المحلية لولاية تبسة مع مختلف ولايات الوطن، لمعرفة حجم المجهودات المبذولة في ذلك، حيث يلاحظ:

- أن مقارنة عمليات التصدير المحلية بالوطنية خلال سنة 2021 تُظهر جليا نقص حجم وقيمة الصادرات المحلية مقارنة بالوطنية عبر المعابر الحدودي بوشبكة حيث أنها لا تشكل نبسبة 01% سواء كحجم او كقيمة أو حتى من خلال مقارنة عدد المصدرين وعمليات التصدير، وهذا الرقم يعد ضعيف جدا نظرا لما تقدم ذكره من نقص مرافق المعبر التي تظل عامل تشجيع المصدرين زيادة على غياب دور أجهزة المرافقة بتلك السنة؛

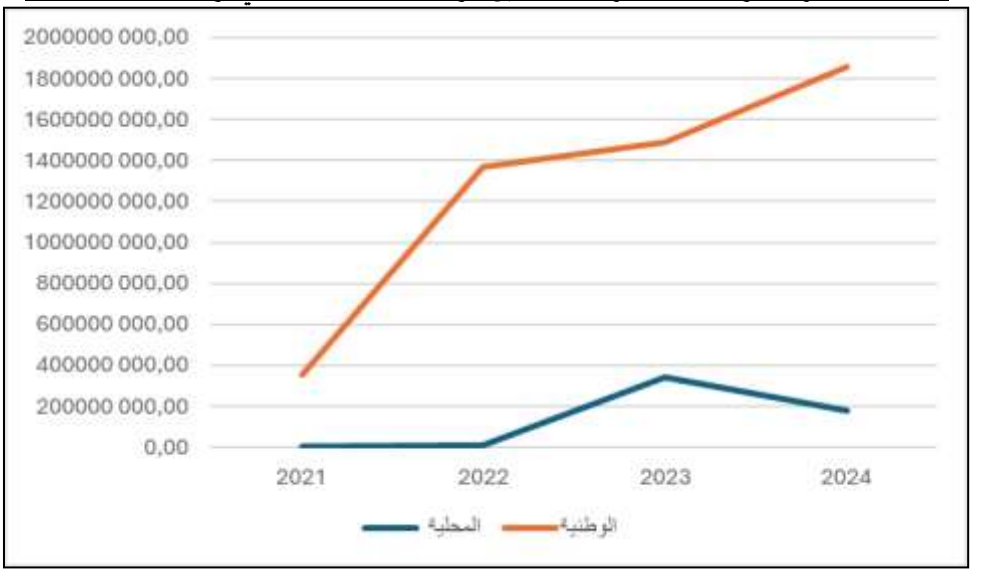
- أما خلال سنة 2022 يلاحظ أن هناك إرتفاع ملحوظ في الصادرات سواء المحلية او الوطنية عبر المعبر الحدودي بوشبكة نظرا للمجهودات المبذولة، حيث يلاحظ إرتفاع حجم الصادرات من 0.5% إلى أكثر من 05% في ظل إرتفاع حجم الصادرات الوطنية من 9700 طن إلى 35000 طن، حيث انه ورغم إرتفاع حجم الصادرات وقيمتها بحجم كبير سواء المحلية أو الوطنية إلا ان نسبة قيمة الصادرات المحلية إلى الوطنية مازال محدودا في اقل من 01%، وهذا ما يظهر جليا على عدد عمليات التصدير المحلية التي تشكل 3.6% من الوطنية اما عدد المصدرين فما زال ضعيفا؛

- غير ان سنة 2023 شهدت قفزة نوعية بالنسبة لجحم وقيمة الصادرات المحلية عبر المعابر الحدودي بوشبكة التي ارتفعت بنسبة كبير حيث إرتفع حجمها بـ20 ضعف وكذا قيمتها بـ27 ضعف، وفي ظل إرتفاع حجم وقيمة الصادرات الوطنية فإن الصادرات المحلية شكلت ما نسبته 32% من حجم الصادرات الوطنية، وما نسبته 23% من قيمة الصادرات الوطنية، الأمر الذي يترجمه إرتفاع عدد المصدرين المحليين من 09 مصدرين فقط إلى 47 بنسبة 14% من المصدرين المارين عبر المعبر الحدودي بوشبكة وكذا إرتفاع عدد عمليات التصدير من 10 إلى 97 عملية لتشكل 15% من عدد عمليات التصدير الاخرى الوطنية رغم إرتفاعها كذلك، كل هاته المؤشرات المرتفعة تعكس حجم الجهود المبذولة من مختلف الاطراف في دعم وتشجيع الصادرات المحلية وكذا الوطنية؛

- أما سنة 2024 فإنه الإحصائيات شهد إنخفاضا مقارنة بسنة 2023، لتبقى الصادرات المحلية تشكل 09% من حجم الصادرات الوطنية سواء حجم او قيمة عبر المعبر الحدودي بوشبكة، مع ملاحظة تراجع عدد المصدرين وعدد عمليات التصدير لسنة 2024 مقارنة بسنة 2023، مرد ذلك إشكال غلق المعبر الحدودي بين دولتي تونس وليبيا وتأثير ذلك سلبا على المبادلات التجارية التي تتم بين الجزائر ولبيبيا عبر تونس.

ويمكن إبراز هذه المقارنة من خلال الشكل الموالي:

الشكل 02: مقارنة تطور قيمة الصادرات المحلية إلى الوطنية عبر المعبر الحدودي بوشبكة (2021-2024)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Excel) من خلال **حصيلة النشاط لسنوات 2021-2022-2023-2024**، مصلحة الاعلام الإقتصادي وتنظيم السوق، مكتب أسواق المنفعة العمومية والتجارة الخارجية، تبسة، أوت 2024.

II. الخلاصة

إن قوة الإقتصاد بات يحددها قيمة الصادرات، والجزائر كغيرها من الدولة تسعى لتكون إقتصاد أكثر قوة وهو ماجعلها تحرص على دعم قدراتها التصديرية من خلال تسخير كل الإمكانيات وتوفير مختلف التسهيلات والتحفيزات التي يسهم تحقيقها في رفع قيمة الصادرات،حيث إن السياسة المنتهجة في الجزائر بغية تعزيز الصادرات ورفع قيمتها لاسيما خارج المحروقات سعت الحكومة لتجسيدها من خلال إتخاذ كل الإجراءات التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الغرض، وقد سعت الهيئات المحلية في ولاية تبسةعلى تنفيذ سياسة الدولة من

خلال تقديم مختلف الإمتيازات والتسهيلات المتاحة للمصدرين وتقدير إنعكاسها على نمو نشاط التصدير وتقييم أثرها في قيمة الصادرات وحجمها.

- **إختبار فرضية الدراسة**

الفرضية: يقوم الأداء التصديري المحلي لولاية تبسة في دعم وترقية الصادرات بمرافقة المنتجين والمصدرين على مجموعة الآليات والأدوات التي تشمل عديد الأنشطة بهدف التغلب على الصعوبات التي تواجه عملية التصدير المحلي.

تم تأكيد صحة الفرضية حيث أن الأداء التصديري المحلي لولاية تبسة يقوم على دعم وترقية ومتابعة الصادرات عبر المعبر الحدودي بوشبكة، من خلال مرافقة مختلف المنتجين والمصدرين من خلال عديد الآليات والأدوات متمثلة في مجموعة أنشطة ممارسة من قبلها بمختلف الفاعلين فيها من هيئات محلية كل حسب دوره منها إنشاء اللجنة الولائية مكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير وكذا مرافقة المتعاملين المصدرين الخاصة بولاية تبسة، عقد الإجتماعات الدورية وتنظيم التظاهرات الإعلامية المختلفة التي تخدم التصدير من خلال المعارض والصالونات والأبواب المفتوحة.وكذا المرافقة الميدانية للمصدرين و معالجة الإنشغالات وكذا تفعيل مختلف التسهيلات والإمتيازات والتحفيزات التي تدعم وترقي الصادرات المحلية.

III.نتائج الدراسة

<u>بناء على ما تقدم يمكن حوصلة أهم نتائج الدراسة في:</u>

- وضعت الجزائر عديد الهياكل والهيئات المكلفة بدعم وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بهدف مساعدة المنتجين والمصدرين الجزائريين على القيام بعمليات التصدير ورفع عددها وحجمها وزيادة قيمتها؛
- يعرف قطاع التصدير المحلي في ولاية تبسة عديد المشاكل والصعوبات التي تؤثر عليه وتحد من فاعلية اداءه تتمثل في إجراءات تنظيمية بالأساس، مما يجعل المتعاملين الإقتصاديين في هذا القطاع بحاجة أكثر إلى المرافقة والتوعية لتشجيعهم على التصدير، من خلال الحرص على تحصيل الدعم بمختلف انواعه؛
- تعمل الهيئات المحلية في ولاية تبسة على السهر ومتابعة عمليات التصدير للولاية من خلال مرافقة مختلف المنتجين والمصدرين بتفعيل عديد الآليات والأدوات المتمثلة في شرح وتوضيح وتطبيق مجموعة التحفيزات والتسهيلات المقدمة من مختلف الفاعلين المحليين، مما يساهم في معالجة الإنشغالات والصعوبات والعراقيل والتحديات التي تواجه المتعامل؛
- خلال سنة 2021 إتضح نقص عمليات التصدير من خلال عمليتين (02) فقط من طرف متعامل وحيد بحجم 53 طن فقط بقيمة تقدر بـ: 320 ألف دج، والتي توضح توقف المبادرات التصديرية من طرف المتعاملين المحليين الذين لم يلقوا التشجيع الكافي والتسهيلات الضرورية لدوخل مجال التصدير؛

- شهدت مرحلة ما بعد سنة 2021 تكثيف الجهود في محاولة لترقية الصادرات من خلال مختلف الآليات والأنشطة التي سعت إلى تنفيذها ومرافقة المصدرين على المستوى المحلي عبر المعبر الحدودي للولاية (بوشبكة) إلى تحقيق إنجازات معتبرة أثرت على تطور حجم الصادرات للمتعاملين الاقتصاديين المحليين الذي ينشطون في مجال التصدير؛
- شهدت سنة 2022 إرتفاع محسوس في عمليات التصدير حيث وصل عدد المصدرين المحليين في السنة إلى 09 مصدرين بـ 10 عمليات تصدير فقط، بحجم بـ 1893 طن من المنتجات والمواد المختلفة وصلت قيمتها الإجمالي إلى 1.2 مليار سنتيم؛
- تزايد عدد المتعاملين الإقتصاديين المحليين الممارسين لنشاط التصدير خلال سنة 2023 إلى 47 مصدر بواقع 97 عملية تصدير وبحجم 37700 طن بزيادة بحجم 20 ضعف، إنتقلت فيه قيمة الصادرات من 1.2 مليار سنتيم إلى 34.5 مليار سنتيم، مما يعكس حجم المجهودات المبذولة من طرف الهيئات المحلية في مساعدة وتوجيه المصدرين على كل الاصعدة تجارة، ضرائب، جمارك وعبر المعبر الحدودي وغيرها؛
- عرفت سنة 2024 تراجع في جميع المؤشرات مقارنة بسنة 2023 حيث تراجع في عدد المصدرين من 47 مصدر إلى 27 مصدر، وبلغت قيمة الصادرات 17.6 مليار سنتيم مقارنة بـ 34.5 مليار سنتيم لنفس الفترة، ويبرر ذلك بوضع المعبر الحدودي بين دولتي تونس وليبيا المغلق أحيانا أو يعرف مشاكل أثرت على نشاط المصدرين عبره واضطرتهم لتغيير المسار عبر معابر الولايات الأخرى؛
- أن وجود المعبر الحدودي بوشبكة تبسة مكن من الحصول على إحصائيات تسمح بمقارنة الصادرات المحلية للولاية مع مختلف ولايات الوطن، حيث يظهر إرتفاع في الصادرات خلال الفترة (2021-2024) سواء المحلية او الوطنية عبر المعابر الحدودي بوشبكة ما يعكس حجم المجهودات المبذولة، حيث شكت الصادرات المحلية ما نسبته 22% من حجم الصادرات الكلية المنجزة عبر المعبر وكذا ما نسبته 58% من قيمتها، وهذا ما يظهر جليا في عدد عمليات التصدير المحلية التي تشكل 09% من الوطنية وهي نفس النسبة بالنسبة لعدد المصدرين؛
- أن ترقية الصادرات على المستوى المحلي لازال يلزمه الكثير ليبلغ المستوى المنشود، فرغم الإحصائيات التي توحي بإرتفاع قيمة الصادرات المحلية خارج المحروقات خلال السنوات الأخيرة إلا أن الواقع يقول أن هذه الإحصائيات ستكون أكبر لوكان هناك تأطير لكل عمليات خروج البضائع التي يقوم بها المستوردين من دول الجوار، ومن جهة اخرى ، وكذلك حجم السلع التي يقتنيها المواطنين التونسيين وغيرهم وينقلونها خارج الوطن فيمكن لهذه السلع أن تشكل حجما وقيمة إضافية إذا تم خروجها بطرق قانونية أو كان سداد ثمنها بالعملة الصعبة لكان رقم إضافي يسجل لصالح الصادرات.

<u>وبالإضافة إلى ما تم حوصلته من نتائج، يمكن تقديم مجموعة توصيات منها:</u>

- تكثيف جلسات العمل التي يمكن أن تجمع بين الهيئات المرافقة لدعم وترقية الصادرات على غرار (مصالح التجارة، الجمارك، الضرائب، غرف التجارة والصناعة، السجل التجاري، الوكالات البنكية،

هيئات وكالة ألجكس كاجاكش ... وغيرها) والتي تثمر عن إجابة إنشغالات المتعاملين وتخلق جو من التفاهم يبعث الإطمئنان لدى المتعاملين؛

- ضرورة تدخل الهيئات المركزية لمعالجة كل الإشكالات التي يمكن أن يطرحها المتعاملين الاقتصادين (منتجين ومصدرين) ومرافقتهم في تذليل العوائق التي تمنعهم من دخول الأسواق الخارجية وإتمام عمليات التصدير؛
- ضرورة فتح مكاتب جهوية للهيئات الوطنية لدعم وترقية الصدرات مثل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، الصندوق الخاصة لترقية الصادرات (FSPE) ... وغيرها، بغرض تقريب الإدارة من المتعامل؛
- توضيح أكثر لدور الديبلوماسية خاصة الإقتصادية في مرافقة المتعاملين بما يمكنهم من اللجوء لهذه الهيئات لحل الإشكاليات وتذليل العوائق التي تواجههم خارج البلاد
- رسم إستراتيجية على المدى البعيد لدعم وترقية الصادرات من خلال إعطاء رعاية خاصة للقطاعات التي تحقق صادرات عالية ودعم القطاعات التي تمتلك الولاية فيها مزايا تنافسية كالفلاحة والصناعات الانتاجية وكذلك الإستخراجية للتركيز عليها مستقبلا في قطاع التجارة الخارجية؛
- دعم المنتجين المحليين وتشجيعهم لأجل رفع الإنتاج المحلي وتحسين نوعه بما يمكن من رفع حجم الصادرات من المنتجات المحلية، حيث أن دراسة وتحليل عمليات التصدير المنجزة من مؤسسة إسمنت الجزائر بإتجاه تونس يؤشر لوجود فرصة تغيير الوجهة من تونس إلى الدول الإفريقية وبمنتوج تام الصنع (الإسمنت) وبحجم وقيمة أكبر قد تتضاعف لو تمت عمليات مرافقة ومساعدة للمتعامل؛
- تكثيف تنظيم المعارض والتظاهرات الإقتصادية بالدول الإفريقية بما يساعد المتعاملين في دخول أسواق هذه الدول ويمنحهم فرصة التعريف بمنتجاتهم ويحفزهم على إنشاء زبائن وحصة بالسوق الإفريقية التي تعتبر جد مهمة نظرا لبساطتها وطبيعة متطلباتها التي تتلاءم مع معايير الإنتاج الوطنية؛
- إنشاء شباك وحيد يضم جميع الإدارات والهيئات التي يمكن أن تساعد في معالجة الإنشغالات المطروحة من المتعاملين المصدرين الذي بات ضرورة حتمية لتقليل الإجراءات البيروقراطية وتنقل المتعاملين؛
- السماح بإنشاء منطقة التبادل الحر في ولاية تبسة على غرار ولاية تندوف نظرا لوجود اربعة (04) معابر حدودية في الولاية، تؤطرها الدولة فيما بعد بتوفير الإطار المكاني والزمني والتشريعي القانوني لها؛
- إقامة وتنظيم مزيد من التظاهرات التجارية تجمع المنتجين والمصدرين المحليين والأجانب (تونس وليبيا) بهدف خلق فرص التعاون والتكامل وعقد إتفاقيات مشتركة لتبادل الإمكانيات والخبرات؛
- توفير البنية التحتية للنقل والإتصال التي تعتبر ضرورية في ترقية نشاط التصدير والتي يجب أن تساير إجراءات رقمنة قطاع التجارة الخارجية وتسارع عمليات التصدير الذي يتطلب تنظيم رحلات تجارية عبر

المطارات الداخلية مع فتح خطوط نقل تجارية دولية ستسهل عمليات التصدير وتضمن خفض التكاليف وزيادة عمليات التصدير؛

- إدخال الجامعة والتكوين المهني ضمن الهيئات المحلية المعنية بترقية ودعم الصادرات من خلال بعث دورهما الحقيقي بإجراء إتفاقيات تعاون في مجال التأطير المهني والبحث العلمي، لمرافقة المصدرين من خلال مختلف إحياء الملتقيات والابواب المفتوحة وكذا التكوينات المهنية والاكاديمية بإدراج إختصاصات إستشارية في مجال الإستيراد والتصدير في مجال التجارة الخارجية؛
- تشجيع عمليات الإستثمار في إنجاز المرافق الضرورية لحفظ البضائع الموجهة للتصدير على غرار غرف التبريد لاسيما بالمناطق المجاورة للمعابر الحدودية بما يسهم في حفظ المواد الحساسة الموجهة للتصدير.
- مراجعة النصوص القانونية المؤطرة لنشاط التصدير، مع ضمان التحيين الدوري المتلائم مع تغيرات بيئة العمل المحلية (زمانا ومكانا)؛
- تفعيل دور الديبلوماسية الإقتصادية أكثر وفق ما يضمن مرافقة فعلية للمتعاملين ودور أكثر فعالية في مساعدة المتعاملين على ولوج الأسواق الخارجية.

IV. الاحالات والمراجع:

المديرية العامة للضرائب . (نشرة 2024). *جباية عمليات التصدير خارج المحروقات*. الجزائر: وزارة المالية.

المركز الوطني للسجل التجاري. (01 جوان , 2025). تم الاسترداد من سجلكوم: https://sidjilcom.cnrc.dz

المؤرخ في 17 مارس 2021 قرار رقم 467. (مارس 2021). *المتضمن إنشاء للجنة الولائية المكلفة بالسهر والمتابعة الميدانية لعمليات التصدير وكذا مرافقة المتعاملين المصدرين بولاية تبسة*. تبسة : عليمة وزارة التجارة رقم 461 المؤرخة في 09 مارس 2021 المتضمنة إنشاء لجان محلية مكلفة بالسهر والمتابعة الميدانية لعمليات التصدير.

المؤرخة في 29جوان 2021 التعليمة رقم 2021/06. (جوان 2021). *المتعلقة بكيفيات فتح وسير حساب العملة الصعبة للتاجر وحساب العملة الصعبة لصاحب المهنة غير التجارية وتوزيع إيرادات صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية*. الجزائر: بنك الجزائر.

حليمي سهيل. (25-27 جوان , 2024). دور الجمارك في ترقية ومرافقة المصدرين. *معرض الإنتاج الوطني والتصدير بعنوان "تطوير الإنتاج الوطني ركيزة لترقية الصادرات"* . تبسة : مديرية التجارة وترقية الصادرات.

عبد العالي منصر، و يسين حليمي. (ديسمبر, 2023). دور الهيئات المحلية في دعم وترقية الصادرات- دراسة حالة اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات الصادرات- تبسة. (معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي، المحرر) *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 05*(02).

و.ت.ص مديرية التجارة. (أوت 2024). *حصيلة النشاط لسنوات 2021-2022-2023-2024*. مصلحة الاعلام الإقتصادي وتنظيم السوق. تبسة : مكتب أسواق المنفعة العمومية والتجارة الخارجية.

وترقية الصادرات مديرة التجارة. (جانفي 2025). *حصيلة النشاط لسنوات 2021-2022-2023-2024*. مصلحة الاعلام الإقتصادي وتنظيم السوق. تبسة: مكتب أسواق المنفعة العمومية والتجارة الخارجية.

وترقية الصادرات مديرية التجارة . (جوان 2024). *تقرير نهائي بخصوص معرض الإنتاج الوطني والتصدير بعنوان "تطوير الإنتاج الوطني ركيزة لترقية الصادرات"* . مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية، مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي ، تبسة.

يسين حليمي، و عبد العالي منصر. (07-08 نوفمبر, 2023). دور الهيئات المحلية في دعم وترقية الصادرات- دراسة حالة اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات الصادرات- تبسة. *الملتقى الوطني الحضوري والإفتراضي حول سبل ترقية الصادرات الجزائرية في ظل التحديات الراهنة*. تبسة، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: المركز الجامعي - مغنية.